الصرافم الحرفية
قرائن التحديد الشكلية

توفيق العلوي
جامعة المنار
المعهد العالي للعلوم الإنسانيّة

موجز البحث

يدرس هذا المقال الصرافم الحرفيّة دراسة شكليّة تبحث في درجة تركيب هذه الوحدات (بسيطة، مركّبة) استنادا إلى مقاييس شكليّة محضة مستمدّة من مكوّنات هذه الصرافم عددا وجنسا وعلاقات ومواقع اشتقاقيّة واعتمادا عل ما يقترن بهذه الصرافم من محلاّت إعرابية بعضها مؤثر في كيفيّة توزيع مكوّنات الجملة. ويهدف هذا البحث إلى ضبط الوحدات الدنيا الدّالة المتفاصلة وما بينها من علاقات شكليّة تساهم في تحديد معاني الصرافم الحرفيّة بالاعتماد على مقاييس منتظمة، وإن نسبيّا، تدحض إلى حدّ ملحوظ القول باعتباطيّة هذه الوحدات وانغلاق بناها وعدم خضوعها لآليّة التحليل الصرفي. وقد بحثنا في كلّ هذا عن مقاييس لغويّة شكليّة وجدناها صريحة في التراث النحويّ العربيّ، جانبنا فيها مجرّد النقل، وعن معايير لفظيّة استمدناها من قراءتنا لهذا التراث، جنّبتنا تكرارا لا طائل منه، وفتحت أفقا في البحث دعّمته مرجعيّة لسانيّة تدعو إلى تحليل الوحدات النطقيّة تحليلا شكليّا.

الكلمات المفاتيح: صرافم. محلّ إعرابيّ. قرينة شكليّة. اعتباطيّة.

Résumé

Cet article étudie les morphèmes prépositionnels sur une base formelle afin de préciser le degré de complexité de ces unités (simple, complexe) en utilisant des critères purement formels comme le nombre, le genre, la position dérivationnelle et même la position syntaxique qui contribue à la distribution des constituants de la phrase. Cette recherche vise à préciser les limites des unités minimales discrètes et notamment les relations formelles qui contribuent à déterminer le sens des morphèmes prépositionnels en se basant sur des critères réguliers capables de prouver que ces unités ne sont pas toujours arbitraires, et que leurs structures sont analysables morpho-logiquement. Dans ce cadre, nous avons cherché des indices linguistiques formels explicites et implicites dans le patrimoine arabe tout en s'appuyant sur une référence linguistique formelle qui exige l'analyse formelle des unités étudiées .

مقدّمة

غرض هذا البحث دراسة الصرافم الحرفيّة[1]، ونقصد بها عموما حروف المعاني، دراسة تحليليّة تهدف إلى تحديد درجة تركيبها، وما يرتبط بها من مكوّنات لفظيّة؛ ومنها الحروف عددا وجنسا ومواقع اشتقاقية وما يقترن بهذه الصرافم من محلاّت إعرابية بعضها مؤثّر في كيفيّة توزيع مكوّنات الجملة. وقد استوجبت هذه الغاية ضبط قرائن شكلية دقيقة قادرة على تعيين هذه الدرجة خصوصا أنّ قرائن الصرفم الحرفيّ المركّب لا يمكن ضبطها إلاّ بضبط الصرافم الحرفيّة البسيطة التي يتألّف منها ويُحلّل إليها.

لكنّ هذا الاهتمام بالجانب الشكلي اللفظيّ في اللغة لا يعني فصلا قاطعا بين اللفظ والمعنى. فالنحويّ حسب يسبرسن Jespersen يجب أن يستحضر في وعيه الشكل ودلالته معا؛ فالأصوات ودلالتها والشكل ووظيفته حسب رأيه عناصر غير منفصلة في حياة اللغة [2].

ويمثّل الإشكال المطروح إحدى القضايا اللسانيّة الهامّة. فالمشكل اللساني في لغة مّا يتمثّل، حسب موريس قروس، في تحديد الوحدات الدنيا في السلسلة النطقيّة، ودراسة التوليفات الممكنة بين هذه الوحدات[3]. لكنّ البحث في كيفيّة تشكّل الوحدات اللسانيّة يقتضي مقاييس دقيقة قادرة على وصف هذا التشكّل وضبط مكوّناته. لأجل هذا " **يجب على اللساني أن يجري تقطيعات، ويلتمس أدلّة مؤسّسة على إعادة الوحدات المتفاصلة Discrètes وتوليفها على مستوى اللغة**"[4].

تكشف هذه الدراسة أيضا عمّا في التّراث من تصوّرات متضاربة، بعضها يفترض تركيب هذه الصرافم ويقترح كيفيّاته، وبعضها يرى أنّها بنى مغلقة غير قابلة للتحليل؛ فهي صرافم جامدة[5] غير مشتقة[6]،

---

[1] ندقق لاحقا مفهوم هذا المصطلح ومبرّرات اعتماده ، ونشير إلى أننا نستعمل هذا المصطلح في وصفنا للوحدات اللسانية المدروسة في هذا البحث سواء كان هذا الوصف من التراث أو من مصادر أخرى .

[2] Jespersen, O. : (1971) , La Philosophie de la grammaire , Les Editions de Minuit , Tra. De l'anglais par Anne-Marie léonard , p 44

[3] Gross, M. : 1981, p 96, La Formalisation des langues naturelles , Pour la science 47 : 96-104 .

[4] Gross, M : 1981, p 96 .

[5] المالقي، أحمد عبد النور: رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، 1985، ص. 322.

[6] ابن جني، أبو الفتح: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي ، بيروت ، دت، ج.2، ص. 37. سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم ، دمشق ، 1985 ج.2، ص. 653،

مبنيّة[1]، لا وزن لها[2]، لا يدخلها حذف[3]، ولا زيادة فيها[4] لأصالة كلّ حروفها؛ وهي كذلك شبيهة بـ"حروف المعجم"، إذ لا تشتقّ ولا تصرّف[5].

نوظّف التراث في دراستنا توظيفا منهجيّا، لاغير، باعتباره مصدرا أساسيّا ذا مادة نوعيّة هامّة. فليس من مشاغلها إعادة ما فيه من قضايا معنويّة مثل علاقة الصرفم بمعناه[6] أو تعداد معانيه النحويّة؛ فهي قضايا أشبعها القدماء درسا، وأعادها بعض المحدثين بأسلوب نقليّ[7] أو بتأثير من البحث اللسانيّ الحديث[8].

مثّلت هذه الصرافم من حيث درجة التركيب ونوع العلاقات بين الكلّ وأجزائه مبحثا هامّا في التراث. لكنّ هذه المادّة لم تصنّف بصفة منتظمة، بل كانت

ص. 784. ابن يعيش، موفق الدين: شرح ا لمفصّل، ، إدارة الطباعة المنيرية ، مصر ، دت ، ج.8، ص. 39. رصف المباني، ص. 156. المرادي، الحسن بن قاسم: الجني الدّاني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط 2، 1983 ، ص. 475 .

[1] الخصائص، ج.1، ص. 169. رصف المباني، ص. 354. ابن عقيل، بهاء الدين: شرح ابن عقيل، دت ، ج.1، ص. 40. ابن هشام، جمال الدين: شرح قطر الندى وبلّ الصّدى، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1988 ،ص.ص. 49-50.

[2] سر صناعة الأعراب، ج.2، ص. 784.. رصف المباني، ص. 387.

[3] الأنباري، أبو البركات، لمع الأدلة في أصول ا لنحو، دت، ص61 ؛الإنصاف في مسائل الخلاف ، دار الفكر، دت، ج.2، ص. 834

[4] سرّ صناعة الإعراب، ج.2، ص. 664. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج.1، ص. 219. السيوطي، جلال الدين: الأشباه والنظائر، دار الكتاب العربي ، لبنان ، 1984 ج.1، ص. 252.

[5] سرّ صناعة الإعراب، ج.2، ص. 784. شرح ابن عقيل، ج.2، ص. 529.

[6] إن تعبيرنا عن حمل الصرفم الحرفي لمعنى ما أو دلالته عليه تعبير فيه ضرب من التجوّز لوعينا بما في التراث من اعتبار أن الصرفم الحرفي معناه في غيره، وهذا الاعتبار وإن خرج عن مقاصد هذه الدراسة، فإنه يبدو لنا مما تجب مراجعته. ومثيل لما في التراث ما يسمى Prépositions vides، ويقصد منها عموما خلوّ هذه الوحدات من المعنى، وهو اعتبار راجعه العديدون، من ذلك أن مواني يرى أن القول بفراغ هذه الوحدات أمر غير مقبول :

Editions Klincksieck, Moignet, G. : 1981, Systématique de la Langue Française, Paris, p. 228 .

وانظر مثل هذه المراجعة والمناقشة في :

Cervoni, Jean. : 1991, LA Préposition, Editions Duculot , Paris .

Gougenheim, G. : 1959 Ya-t-il des Prépositions Vides en Français, Le Français Moderne 27 : 1-25.

1961, Sur le Système des Prépositions? Le Français Moderne 29:1-6. Pottier, B.

[7] سعد، محمود: حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه، منشأة المعارف، الإسكندرية، ،دت. أبو السعود، حسنين الشاذلي: الأدوات النحوية وتعدّد معانيها الوظيفيّة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1989 . الهلالي، هادي عطية مطر: الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت، 1986 . الصغير، محمود أحمد: الأدوات النحوية في كتب التفسير ، دار الفكر ، دمشق ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، 2001 .

[8] حسّان، تمّام: اللغة العربية معناها ومبناها، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء. دت. كروم، أحمد، الاستدلال في معاني الحروف. دراسة في اللغة والأصول، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، 2000 .

متناثرة في أبواب وفصول اهتمّت أساسا بالمعاني؛ فحتّى الكتب الخاصّة بها كانت غاية النحاة منها ضبط هذه المعاني بترتيب للصرافم الحرفية، كما فُعل بالاسم والفعل، حسب عدد الحروف[1] (أحادية ... خماسيّة)، وقد يكون الاهتمام بهذه الغاية قد أغفل البحث بصفة مستقلة عن قضايا لسانية أهمّ .

وقد اختلفت هذه الكتب الخاصة في عدد الصرافم الحرفية[2] وما يندرج ضمنها وما يخرج عنها. وهذا ما حتّم علينا ضبطا لما نقصد بالصرفم الحرفي[3]. وقد خيّرنا مصطلح "الصرفم" لإبراز أنّ وحدة التحليل المدروسة ليست مجرّد بنية مغلقة غير قابلة للتحليل. إنّما هي وحدة لسانيّة شبيهة بالاسم والفعل يمكن البحث في مكوّناتها الصرفية وكيفية تشكّلها. أمّا صفة "الحرفيّ" فللدّلالة على أنّ الصرفم المدروس ليس صرفما اسميا أوفعليا، فالمصطلح المقترح ليس مجرّد اختيار اصطلاحيّ، إنّما هو مرتبط بتصوّر مفهوميّ وآليّة إجرائيّة.

وممّا يجمع بين الصرافم الحرفيّة المعتمدة على تعدّدها وتنوّعها علاقتها بالفعل حسب ما نصّ عليه التراث النحويّ نفسه. فصنف منها معوّض للفعل، ذلك:

"أنّ حروف المعاني جمع جيء بها نيابة عن الجمل ومفيدة معناها من الإيجاز والاختصار، فحروف العطف جيء بها عوضا عن أعطف وحروف الاستفهام جيء بها عوضا عن أستفهم وحروف النفي إنّما جاءت عوضا عن أنفي ..." [4]

وصنف ثان، وهو **"الحروف المشبّهة بالفعل"**، تشبه صرافمه الفعل لفظا ومعنى. يتجسّد الشبه اللفظيّ، حسب رأيهم، في أنّها مبنيّة كالفعل الماضي على الفتح. ويتمثّل الشبه المعنويّ في أنّها تشبه في عملها عمل الفعل في الأسماء[5].

وقد استثنينا ممّا سمّاه القدماء " حروف المعاني " الزوائد التصريفية مثل نوني التوكيد وتاء التأنيث وحروف المضارعة[6]، باعتبارها زوائد مندرجة ضمن

---

[1] الرّماني، أبو الحسن: معاني الحروف. تحقيق عبد الفتاح اسماعيل شلبي ، دار الشمال للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان ، 1988؛ رصف المباني؛ الجني الدّاني.

[2] اعتبرها المرادي مائة وأشار إلى من اعتبرها ثلاثة وسبعين أو نيّفا وتسعين : الجني الدّاني، ص.ص. 28-29.وعدّها المالقي خمسة وتسعين : رصف المباني، ص. 99

[3] لم نعتمد في تسمية وحدة التحليل في هذه الدراسة مصطلح "الحرف" لأنه يطلق في التراث على مفهومين، "حروف المباني"، و"حروف المعاني"، ولم نستعمل كذلك مصطلح " الأداة " فمفهومها العام يقصد به في التراث حروف المعاني وبعض الأسماء والأفعال والظروف. ن. السيوطي، جلال الدين: الإتقان في علوم القرآن. دار المعرفة ، بيروت ، دت، ج.1، ص. 190. أما الكوفيون فقصروا معناها على حروف المعاني. ن. أيضا الزجاجي، أبو القاسم: الإيضاح في علل النحو ،.دار النفائس ، لبنان ،ط 4 ، 1982، ص.82.

[4] شرح المفصّل، ج 8 ، ص 7 .

[5] شرح المفصّل، ج 8، ص 54

[6] انظر على سبيل الذكر : رصف المباني

بنية الكلمة اسما أو فعلا، فالصرافم الحرفيّة المقصودة لا تمثّل مكوّنات صرفية مساهمة في بنية الاسم أو الفعل .

وليس ما يعنينا في الصرافم الحرفيّة، على تعدّد عناصرها وتنوّع سماتها الإعرابية واختلاف معانيها النحوية إلاّ البحث عن قرائن شكليّة لتحديد درجة تركيبها من وجهة لسانيّة شكليّة، وهذه القرائن المقترحة دعّمت، باعتبارها من نتائج هذه الدراسة، اختيارنا في ضبط قائمة الصرافم الحرفيّة المدروسة.

وقد مثّلت درجة التركيب في الصرافم الحرفيّة أحد مشاغل النحاة، مثال هذا أن "لن" اعتبر في التراث، وسنبيّن هذا لاحقا، على وجهين بسيطٍ ومركبٍ: [**لن** = **لا** + أن] ، وقد احتاجوا في ذلك ، تماما كما في الاسم والفعل، إلى آلية صرفيّة منها الحذف والزيادة والتسكين والتحريك والإدغام.

واستلزم منّا كلّ هذا تتبّع المادّة المنشودة وتحليلها وإعادة تنظيمها بصفة ساعدتنا على تصنيف القرائن المعتمدة في تحديد الصرافم الحرفيّة البسيطة والمركّبة، وتصنيفها تصنيفا لسانيّا يبرز نظامها النحويّ ويظهر وإن نسبيا آليّة تفكير القدماء في هذه القضيّة وكيفيّة تأويلهم وطريقة تعليلهم. وقد ارتأينا أن نبدأ بالصرافم البسيطة قبل المركبة، لأن الثانية مكوّنة من الأولى ولا تُفهم إلا بها.

1. الصرافم الحرفية البسيطة

نهدف هنا إلى إبراز ما في التراث من قرائن مختلفة لضبط الصرافم الحرفيّة البسيطة واقتراح تصنيف لها، مادّته الأساسيّة من التراث وما وجّهنا إليه حدسنا في كيفيّة قراءته والاستفادة منه.

ونقصد بالصرفم الحرفيّ البسيط كلّ صرفم حرفيّ خلا من التركيب بصفة لا يندرج بها ضمن صرفم حرفيّ مركّب، ونعني بالصرفم الحرفي المركّب ما تكوّن من صرفمين حرفيّين بسيطين أو ثلاثة .

1.1. مبادئ التحديد

يتمثّل الإشكال الأساسيّ في الصرفم الحرفيّ البسيط في أنه يبدو غير حامل لقرائن لفظيّة شكليّة يمكن تحديده بها[1]. تبدو بنيته غير قابلة للتفكيك إلى أكثر من صرفم. وهذا ما يفسّر التجاء النحاة بصفة مطّردة إلى أصول وقرائن نظريّة منهجيّة، وإن ذكروا بصفة نادرة بعض القرائن الإجرائيّة.

[1] انظر بعض القرائن في :الأدوات النحوية ...ص ص9 6-77

1.1.1. الأصول النظريّة المنهجيّة

هي مبادئ نظريّة غير إجرائيّة، ومنهجيّة لارتباطها بمنهج كلّ من نظر في الظواهر الطبيعيّة، وقد قسّمناها رغم ما بينها من روابط متينة إلى ثلاثة ، هي "البساطة أصلا" و"انعدام الدليل" و"مرجعية الظاهر اللفظي".

1.1.1.1. البساطة أصلا

عُبّر عن هذه القرينة في التراث برديفها "**الأصل عدم التركيب**". وهذا ما يعني أن الصرفم الحرفيّ البسيط مندرج ضمن اللفظ المفرد.

و"**هو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على شيء أصلا حين هو جزؤه كقولك عيسى وإنسان، فإن جزئي عيسى وهما "عي وسى" وجزئي إنسان وهما "إن وسان" ما يراد بشيء منهما الدلالة على شيء أصلا** "[1]

وهذا المفهوم للفظ المفرد المعتمد على تعذّر التقطيع لانعدام الأجزاء الدّالة مستمدّ من المنطق الأرسطي[2]، "**ذلك أن الجزء من الاسم البسيط ليس يدلّ على شيء أصلا** "[3] ويقابله في هذا الاسم المركّب[4].

ونجد هذه القرائن خصوصا عند النحاة المتأخّرين[5] في ضبطهم لمفهوم الكلمة والمفردة. وهذا ما ظهر كذلك في دراسة الصرافم الحرفية (حروف المعاني). فحسب ابن جنّي:

"**لمّا جمدت فلم تتصرف شابهت بذلك أصول الكلام الأول التي لا تكون مشتقة من شيء لأنه ليس قبلها ما تكون فرعا له ومشتقة منه. يؤكّد ذلك عندك قولهم: سألتك حاجة فلوليت لي، أي قلت لي (لولا) فاشتقوا الفعل من الحرف المركب من (لو) و(لا) فلا يخلو هذا أن يكون (لو) هو الأصل**[6]".

---

[1] الغزالي، أبو حامد: معيار العلم في فن المنطق، دار الأندلس ، بيروت ، 2001 ، ص. 49

[2] لا تعنينا في هذه الدراسة علاقة النحو العربي بالمنطق اليوناني

[3] أرسطو، كتاب العبارة، تحقيق فريد جبر، دار الفكر اللبناني ، بيروت ، 1999، ج1، ص. 107.

[4] ن. م، ص. 108.وانظر نفس المفهوم في: ابن زرعة: منطق ابن زرعة، تحقيق جيرار جيهامي ورفيق العجم، دار الفكر اللبناني ، بيروت ، 1994، ص. 31

[5] انظر مثلا تأثر المالقي في كتابه "رصف المباني" بالمنطق والجدل في دراسة المحقق لهذا الكتاب، ص.ص. 79-80.

[6] الخصائص، ج.2، ص. 37.

انظر تأثر ابن جني بالمنطق اليوناني في :

Mehiri Abdelkader, Les théories grammaticales d'Ibn Jinni. Publications de l'université de Tunis , 1973 . pp. 49-52

فليس المقصد بالأصل هنا إلاّ الشكل البسيط الأوّل الذي لا ينبني على غيره بصفة يتعذّر بها تقطيعه. وهذا ما جعل القول بالبساطة موقفا فكريّا وقرينة نظريّة لا إجرائيّة من،ذلك أن "كأنّ" اعتبر بسيطا لأنّ :

"الألفاظ في الأصل بسيطة والتركيب طارئ، فالالتفات إلى الأصل أحسن، إذ لا ضرورة توجب التركيب ولا قطع بموجبه "[1]

وكذلك عدّت {لولا،لوما،ألاّ،هلاّ} حروفا بسيطة للعلّة نفسها[2]، كذا الأمر بالنسبة إلى "لكنّ"[3] و"ألا"[4] و"إذن"[5]. ويتأسّس مبدأ "البساطة أصلا" على تصوّر البنية ذرّة غير قابلة للتحليل وكلاّ دون أجزاء رغم أنه، حسب الفارابي، **"يمكن في كلّ بسيط أن تأخذ بسيطا أصغر منه فتقدّر به الأكبر"**[6]، ويمكن لهذا الأصغر أن يتمثّل أساسا في ما يسمّى **"الصوت الرمز"** ومجاله "الرمزية الصوتية"[7].

يستند هذا الموقف إلى نظريّة الوضع في التراث. فالبسيط سابق للمركّب تصوّرا. وهذه مسلّمة تبعد الموقف المذكور من البحث اللغوي. ذلك أن البحث في "قبليّة" الكيان اللغوي على الآخر دائرة يصعب الخروج منها لاتّصالها بنشأة الأشياء ومنبتها الأوّل. وهذا ما يساهم في نتائج مسبقة لا تؤسّس قرائن لغوية مستمدّة من البنى اللغوية نفسها. دليل هذا اعتماد النحاة على مبدإ "انعدام الدليل".

2.1.1.1. انعدام الدليل :

ترتبط هذه القرينة بقرينة "البساطة أصلا" لتأسيسها على مسلّمة، مفادها أنّ البسيط لا يحمل قرائن لفظيّة شكليّة دالّة عليه بصفة يتعذّر معها تعريف الصرفم الحرفيّ البسيط. فوجب لهذا البحث عن قرينة سالبة في المركّب.

فالصرفم "لن" مثلا اعتبره البعض بسيطا لأنه:

---

[1] رصف المباني، ص.ص. 284-285، انظر كذلك ص. 82، ص. 83.

[2] السيوطي جلال الدين: همع الهوامع في جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، مصر، 2001، ج.4، ص. 352

[3] الاستراباذي، رضي الدين : شرح الكافية، تحقيق عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب ، القاهرة، 2000، ج.6، ص. 135

[4] الأندلسي، أبو حيان: تفسير البحر المحيط، دار الفكر ، بيروت ، ط 2 ، 1983، ج.1 ص. 61.

[5] رصف المباني، ص. 157.

[6] الفارابي ، أبو نصر: المنطق عند الفا رابي، دار المشرق ، بيروت ، 1985، ج.1، ص. 93.

[7] انظر في هذا على سبيل الذكر :

Peterfalvi, jean Michel ,Recherches expérimentales sur le symbolisme phonétique. CNRS ,Paris ,1978 .

- العلوي، توفيق : 2006، الرمزية الصوتية في حروف المعاني، مركز النشر الجامعي، تونس .

"إذا لم يدلّ دليل على التركيب وجب أن يعتقد فيه الإفراد، إذ التركيب على خلاف الأصل[1]".

وكذا الأمر مع الصرافم " إذن "[2] و" كلاّ "[3] و" كأنّ "[4].

لكنّ مبدأ "انعدام الدليل" لا تبدو مقنعة لكل النحاة.

[إذ] " أن النافي لا دليل عليه، وإنما الدليل على المثبت، وهذا ليس بصحيح، لأن الحكم بالنفي لا يكون إلا عن دليل، كما أن الحكم بالإثبات لا يكون إلا عن دليل، وكما يجب الدليل على المثبت، فكذلك يجب أيضا على النافي "[5].

فالعدم لا يمثّل ضرورة قرينة عدم الوجود، بل يمكن أن يعني وجودا لم يبحث عنه لتمسّك بعض النحاة بـ "مرجعيّة الظاهر اللفظيّ".

3.1.1.1. مرجعية الظاهر اللفظي

نقصد بهذه المرجعية اعتماد بعض النحاة ظاهر اللفظ للحكم ببساطة بعض الصرافم الحرفية، باعتبار القول بغير الظاهر نوعا من علم الغيب. فابن يعيش مثلا يعتبر أن رأي الفرّاء في أن الأصل في "لن". هو "لا" بتعويض النون ألفا **"خلاف الظاهر ونوع من علم الغيب"** [6]. وكذا الاستراباذي في نقده لرأي الكوفة في تركيب لكنّ، إذ **"لا يخفى أثر التكلّف فيما قالوا وهو نوع من علم الغيب"**[7].

وهذه المرجعية اللفظيّة من شأنها أن تقصي أيّ تأويل في تحديد درجة تركيب الصرافم الحرفيّة، بل إنّ ابن يعيش يرى في إطار هذه المرجعيّة أن الأخذ بالظاهر أولى وإن كان الباطن ممكنا[8].

2.1.1. القرائن اللغوية

تتجسّم في قرينتين، "المقارنات الصوتميّة" و"مراعاة النظير"، وخصيصتهما أنهما مرتبطتان ببنى الصرافم الحرفيّة البسيطة.

---

[1] شرح المفصّل، ج.5ن ص. 16.
[2] رصف المباني، ص. 157.
[3] همع الهوامع، ج.4، ص. 384.
[4] شرح الكافية، ج.6، ص. 131.
[5] لمع الأدلة في أصول النحو، ص. 88.
[6] شرح المفصل، ج.8، ص. 112.
وانظر كذلك، ج.5، ص. 16.
[7] شرح الكافية، ج.6، ص. 135.
[8] شرح المفصل، ج.8، ص. 112.

1.2.1.1 المقارنات الصوتميّة

نقصد بهذا تحديد الصرافم الحرفيّة من زاوية صرفيّة مستندة إلى مقارنات صوتميّة، وجدناها أساسا في التراث لتحليل الصرافم الحرفيّة البسيطة .

وليس قصد النحاة بهذه المقارنات الاستدلال على درجة تركيب الصرافم الحرفيّة، إنما قصدهم إثبات الأصل والفرع، من ذلك أنّ "**الفرّاء يذهب إلى أن الأصل في لن ولم لا، وإنما أبدل من ألف لا النون في لن والميم في لم**[1]"، كذا الأمر بالنسبة إلى "أم" ، فـ "**هي أو أبدلت الميم من الواو لتحوّل إلى معنى**"[2]، فهذه المقارنات الصوتميّة تدلّ بصفة مباشرة على بساطة الصرفم الحرفيّ.

لكنّ هذه الشذرات لم تُعتبر في التراث من المسلّمات؛ فابن يعيش يستغرب الرأي المذكور للفرّاء بقوله : "**ولا أدري كيف اطلع على ذلك؛ إذ ذلك لا يطلع عليه إلا بنصّ من الواضع**[3]". وليس ما احتجّ به ابن يعيش من الحجج اللغويّة كافيا لنقض الافتراض، لغموض المقصود بـ"نصّ الواضع"، وعدم وضوح المنهج المستعمل للكشف والاختبار، والقائم على المقارنات الصوتميّة على محوري التقاطع الجدوليّ النسقيّ. فهذه الشذرات الصوتميّة لم ترتق على قيمتها، إلى منهج تحليل صوتميّ صريح وطريقة إجراء مطّردة تدرس الصرافم الحرفية البسيطة وتحدّد بها خصوصا مجموعات من الصرافم الحرفية تجمع بينها أشباه ونظائر، وذلك مثل: {أجل، بجل، جلل}، {أنْ، إنْ، عن، من}، {بل، بلى}.

2.2.1.1. مراعاة النظير

لم يعتمد مبدأ "مراعاة النظير" في التراث إلا نادرا. لكنّه مبدأ منهجيّ مهمّ لا تخفى قيمته في تحديد بعض الصرافم البسيطة، لتأسّسه على نظرة منهجيّة في دراسة الظواهر اللسانيّة المتشابهة.

وفي هذا يذكر ابن يعيش في الصرفم "لن" أنّ:

---

[1] شرح المفصل، ج.5، ص. 16.
انظر الرأي نفسه للفرّاء في اعتبار أن (لن) هي (لا) أبدل من ألفها نون في : شرح المفصّل، ج.8، ص. 112. رصف المباني، ص. 355. همع الهوامع، ج.2، ص.3.

[2] ابن فارس، أبو الحسين احمد: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة أ . بدران للطباعة والنشر ، 1964، ص. 126
انظر الرأي نفسه في : الزركشي، بدر الدين: البرهان في علوم القرآن، حققه محمد أبو الفضل ابراهيم، دار الفكر ، ط 3 ،1980 ،ج.4، ص. 180

[3] شرح المفصّل، ج.5، ص. 16.

"سيبويه يرى أنها مفردة غير مركبة من شيء عملا بالظاهر إذ كان لها نظير في الحروف نحو أن ولم وأم، ونحن إذ شاهدنا ظاهرا يكون مثله أصلا أمضينا الحكم على ما شاهدناه من حاله وإن أمكن أن يكون الأمر في باطنه على خلافه"[1].

والمقصد من مراعاة النظير هنا الحمل على اللفظ النظير ممثّلا في البنية الحركيّة. فهي الجامع الوحيد بين الصرافم المذكورة، فقد عُدّ "لن" صرفما بسيطا لوجود صرافم حرفيّة بسيطة تعتبر نظائر له في هذه البنية.

وهذه القرينة على غاية من الأهمّيّة. فيها نظرة تجريديّة تأليفيّة تبحث في نطاق دائرة متّسعة، أسّها القياس والشبه اللفظيّ. وشاهدها السّمة الجامعة بين النظائر جمعا وظيفيّا محدّدا لبساطة هذه النظائر نفسها. واللافت للنظر في هذا أنّ التراث يتناول الصرافم الحرفية تناوله للكلمة اسما وفعلا[2] من حيث الاعتماد على "مراعاة النظير" باعتبارها آلية تعليل وقرينة محدِّدة.

لكنّ مبدأ "مراعاة النظير"، على قيمته، خاضع لقانون النسبية لما بين أقسام الكلم الثلاثة من اشتراك في البنى الحركيّة. فالنظائر المذكورة تشترك في البنية مع الاسم " كَمْ "... وفعل الأمر "نَـلْ"، هذا ما يدلّ على أن هذه القرينة ليس لها أن تطبّق إلاّ في دائرة الصرافم الحرفية.

للمقارنات الصوتميّة ومراعاة النظير نظرة تأليفيّة، تعين على تحديد المشترك اللفظي بين الصرافم الحرفيّة البسيطة، ممّا يمكّن من نظمها في مجموعات صغرى، لكلّ منها سماتها التمييزيّة.

لكنّ هاتين القرينتين لم تعتمدا في التراث بصفة مطّردة. فقد اعتمدت كلتاهما صرافم حرفية بسيطة _دون أخرى اعتمادا لم يولّد رؤية شاملة وقرائن لغويّة عامّة. ومردّ هذا ليس مقتصرا فقط على ندرة القرائن اللفظيّة الشكليّة في الصرافم الحرفيّة البسيطة، بل كذلك خلوّ التراث من تحليل هذه الصرافم تحليلا ذرّيّا، لم يعتمده النحاة بصفة منهجيّة واضحة إلاّ في دراستهم للفعل والاسم.

إن تحديد الصرافم الحرفيّة البسيطة في التراث بقي تحديدا نسبيّا رغم اجتهاد النحاة في تأسيس قرائن نظريّة منهجيّة، وضبط قرائن إجرائيّة رأيناها غير مطّردة. ويمكن أن نفسّر هذه النسبيّة بما في بنى هذه الصرافم من تعذّر على التحديد يدلّ على ما في التراث من تردّد في تعيين درجة تركيب كثير من الصرافم الحرفيّة.

---

[1] شرح المفصّل ج.8، ص. 112.

[2] انظر مراعاة النظير في "الأشباه والنظائر"، ج.1، ، ص.ص. 219-236. ص.ص. 263-268

لكنّ هذا لا يعني البتّة خلوّ هذا التراث من مادّة نحوية هامّة تكاد تخفيها بطون أمّهاته، فقد ساعدتنا هذه المادّة على البحث في بنى الصرافم الحرفيّة البسيطة وساهمت في تصنيفها إلى "محضة وغير محضة".

2.1. الصرافم الحرفية البسيطة المحضة وغير المحضة

إن القول بانغلاق الصرافم الحرفيّة البسيطة باعتبارها بنى أولى غير قابلة للتقطيع لا يعني تعذّر تصنيف هذه الصرافم حسب خصائص فيها استنادا إلى التراث النحويّ وما وجّهتنا إليه حدوسنا. وهو تصنيف مرتبط بالصرافم الحرفيّة البسيطة لا المركّبة لأنّ التركيب يحدث في هذه الصرافم البسيطة تغييرات لفظيّة ومعنويّة لا تنسجم مع الصرفم الحرفيّ في بنيته الأولى التي وضعت له.

نجد في التراث النحويّ حرصا على التفريق بين الصرفم الحرفيّ وقسمي الاسم والفعل استنادا إلى عدد حروف الكلمة. فالاسم والفعل يشتركان في عدد الأصول. فهي إمّا ثلاثيّة وإمّا رباعيّة. وينفرد الاسم بالخماسيّة[1]. أمّا بناؤهما على أصول ثنائيّة فقليل[2]. ويتعذّر بناء الاسم على حرف واحد . وكذلك الفعل إلا لعلّة[3]. ويختص الصرفم الحرفيّ، بالمقابل، ببناءيه الأحاديّ والثنائي[4]. يقول سيبويه:

"[...] قد جاء على حرفين ما ليس باسم ولا فعل، ولكنه كالفاء والواو، وهو على حرفين أكثر لأنه أقوى، وهو في هذا أجدر {أن يكون} إذ كان يكون على حرف"[5]

وفي هذا تصريح باختلاف عدد الحروف في الصرافم عن عدد الأصول في الأسماء والأفعال. فهي أحادية أو ثنائية أصلا، وقد تجاوز ذلك فرعا. ومعناه أنّ لكل قسم من الأقسام الثلاثة أصل عددي، يعتبر الخروج عنه بمثابة الفرع.

---

[1] يعتبر سيبويه الثلاثي اكثر في الكلام لتمكنه فيه "لأنه كأنه الأول" ثم الرباعي ثم الخماسي : الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي ،الرياض، ط 2، 1982،ج.4، ص.ص. 229-230.

[2] الكتاب، ج.4، ص. 219.

[3] الكتاب، ج.4، ص. 220.

[4] شبيه بهذا قرينة عدد الصوائم فيما يسمى في الفرنسية « Prépositions »، فـ ((à, en, de) أحادية الصوتمية Monophonématiques، وأمّا (dans, vers, par, pour, des, sur, sous) فثنائية أو ثلاثية di-ou triphonématiques، أمّا (avec) فهي رباعية :
Systématique de la langue française, p. 230.

[5] الكتاب، ج. 4، ص. 220, مظاهر اعتماد عدد الحروف قرينة لتحديد الصرفم الحرفي عديدة ، انظر مثلا اعتبار (إذ) صرفما حرفيا لكونه على حرفين، رصف المباني، ص. 149.

وقد مثّلت قرينة العدد المرتبطة بالصرفم الحرفي أصلا نظريّا في التراث. لذلك أجرى النحاة هذا الأصل في جدلهم حول "**حرفية** " صرفم أو اسميته، نمثّل لهذا بالصرفم [كـ] .

فـ"أقيس الوجهين إذا قلت : " أنت كزيد " أن تكون الكاف حرفا جارا بمنزلة الباء واللام لأنها مبنية مثلهما، ولأنها أيضا على حرف واحد، ولا أصل لها في الثلاثة، فهي بالحرف أشبه "[1].

وأهمّ ما في هذا الشاهد اعتباره أن الصرفم الحرفيّ، ممثلا في " كـ "، غير قائم على ثلاثة أصول كالاسم والفعل، وأنّه أقرب إلى الأحاديّة في البناء.

واستنادا إلى هذا، افترضنا أنّ الصرافم الحرفيّة البسيطة المحضة[2] أحاديّة، أو ثنائيّة على الأقصى، في مقابل الصرافم الحرفيّة البسيطة الثلاثيّة والرباعيّة التي اعتبرناها غير محضة لقربها من الاسم والفعل في عدد الحروف، ولشبهها بهما فيما سنذكره من خصائص لغويّة أربع، خالفتها فيها الصرافم الحرفيّة البسيطة المحضة. وهو ما اعتمدناه في التصنيف التالي.

البسائط المحضة : 32		البسائط غير المحضة : 22	
الأحادية	الثنائية	الثلاثية	الرباعية
أ، بـ، تـ، سـ، فـ، كـ، لـ، لِ، وَ	آ، إذْ، الـ، أمْ، أنْ، إنْ،أوْ، أيْ، إيْ، بلْ، عنْ ، في، قدْ، كَيْ، لا، لمْ، لوْ، ما، مِنْ، ها، هلْ، وَا، وَ.	آيْ، أجلْ، إذا، إلى،أنّ، إنّ، بجلْ، بلى، جللْ، جيْر، خلا، رُبّ، سوْف، عدا، على، ليْتَ، ثمّ، نَعَمْ.	حاشا، حتّى، لعلّ.

جدول البسائط : 53 بسيطا

1.1.1. الصرافم الحرفية البسيطة المحضة

يختصّ البسيط المحض في مقابل البسيط غير المحض، إضافة إلى أصوله الأحادية أو الثنائية، بخصائص لغوية أربع تجعلها أكثر تمكّنا في "الحرفية".

---

[1] سر صناعة الإعراب، ج.1، ص. 291. وانظر اعتبار (ك) صرفما حرفيا لأنه على حرف واحد في : الجنى الدّاني، ص. 78.

[2] لا نقصد بالصرافم الحرفية المحضة ما قصده الإربلي (ت 741 هجريا) ، فـ " الحروف " المحضة حسب اعتباره هي التي لا تكون إلاّ "حروفا "، وهي ستة = الهمزة والباء والسين والفاء واللام والميم ، ويقابل الإربلي هذه " الحروف " بـ " الحروف المشاركة " ، ويعني بها ما يمكن أن يكون " حرفا " واسما ، "حرفا " وفعلا ، " حرفا " واسما وفعلا = الإربلي، علاء الدين: ،جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، تحقيق حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، 1984 ، ص ص. 9- 10

أ. أحادية القسم : نعني بها التزام الصرافم الحرفيّة البسيطة المحضة بقسم الصرفم الحرفي دون غيره من قسمي الكلم، وفيما سيأتي تعليل لما خرج من هذه الصرافم المحضة عن هذه الخصيصة : (كَ، كي،عن، إذ، قد)

ب. انعدام الصفة الاشتقاقية: تشترك هذه الصرافم الحرفية البسيطة في أنها غير مأخوذة من أيّة مادة اشتقاقية لاسم أو فعل

ج. عدم قيام هذه الصرافم مقام الجملة الواقعة جوابا عن سؤال (عدا: "لا").

د. خفة الحروف : إن من مسوّغات هذه الصفة الصوتية ما في التراث من شرعية البحث في جنس الحروف المكوّنة للكلمة اسما وفعلا، وذلك لنوعين من التوظيف، أحدهما صرفيّ [1] ، والثاني معجميّ [2]، وإذا جاز هذا في هذين القسمين فهو في الصرافم الحرفية أجوز لأنها تمثل بالمقابل قائمة مغلقة يمكن السيطرة عليها.

ويتأكد هذا الجواز بما في التراث من ربط بين بعض الصرافم الحرفية وبعض الصفات الصوتية، من ذلك أن ابن جنّي في باء الجرّ:

"كُسرت لمضارعتها اللام الجارّة في قولك : المال لزيد ووجه المضارعة بينهما اجتماعهما في الجرّ، وفي الذلاقة، ولزوم كلّ واحد منهما الحرفيّة "[3] ،

وما يعنينا في هذا ربط التشابه بين الباء واللام في الكسر باشتراكهما في عمل الجرّ وصفة الذلاقة. وهو ما يبرز أهمّيّة بعض الصفات في دراسة الصرافم. فقد لاحظنا أن نسبة عالية جدّا من الصرافم الحرفيّة البسيطة المحضة (سبعة وعشرون من اثنين وثلاثين) لا تخرج مبانيها عن "حروف الخفة"، أي حروف الزيادة في "سألتمونيها" وحروف الذّلاقة في "مرّبنفل". وهي ثلاثة عشر حرفا يجمعها لفظ " فرّ بسألتمونيها".

---

[1] انظر مثلا فتح عين المضارع من فعَل إذا كانت عينه أولامه حرفا حلقيا : الاستراباذي، رضي الين: شرح الشافية، تحقيق محمد نور الحسن محمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1982 ج.1، ص. 117

[2] نجد في التراث حدوسا هامة لم تشهد تطويرا من ذلك ما لاحظه المالقي في ترتيبه للصرافم الحرفية ترتيبا هجائيا حسب أوائل حروفها، فهذه الأوائل خلت مما سمّاه "الحروف الغفل" وقد قصد بها حروف الهجاء التي لم تبدأ بها الصرافم الحرفية وهي : (د- ز – ط – ظ – ص – ض – ش) : رصف المباني، ص. 98، ص. 264، ص. 272، ص. 498، ص. 463.
وقد نبه المحقق إلى أن المالقي لم يدرج حرف الغين لأنه اعتبر أن (غنّ لغة في (أنّ): ص. 438.

[3] سر صناعة الإعراب : ج.1، ص. 144.
انظر ما شابه هذا الشاهد في : شرح المفصل، ج.8، ص. 22.

ولم يشذّ عن هذا إلا خمسة، أربعة منها لم تخرج عن حروف الخفة إلا بحرف واحد وهي (كـ، كي، إذ، عن)، والخامس بحرفين وهو "قد". والملاحظ شبه جلّ هذه الصرافم الحرفية البسيطة بالاسم، فأربعة منها تعتبر في التراث أسماء كذلك: (كـ[1]، قد[2]، إذ[3]، عن[4])، وهذا ما لا نلاحظه في بقية الصرافم البسيطة المحضة.

أما الصرفم "كي" ففيه حرف (الكاف)، مثّل وجوده في كلّ صرفم حرفيّ إشكالا، فهو الوحيد المعتبر اسما وحرفا، وهو الوحيد المبني على الفتح في الصرافم الجارّة. أمّا "لكنّ" فبناؤه نادر[5]. ومثّل "كلا" في بنيته أكثر الصرافم الحرفية تأويلا[6]. هذا علاوة على أنّ مكوّنات "كي" من غير حروف الخفة.

إنّ الخفّة صفة من صفات هذه الصرافم المحضة من حيث عدد الحروف وجنسها. لكنّها هذه الخفة تختلف حسب التراث النحوي عن خفّة الاسم بإزاء الفعل. الوجه الأوّل إعرابيّ، إذ الاسم يستغني في نطاق الإسناد عن الفعل والعكس غير صحيح[7]. والثاني صرفيّ، فالاسم جامد والفعل متصرف[8]، أمّا الثالث فدلالي لأحادية الاسم في الدلالة وثنائية الفعل[9]. وهذا الوجه مناسب لما في التراث من اعتبار أن الثقل والخفّة مرجعهما المعنى لا اللفظ[10].

2.1.1. الصرافم الحرفيّة البسيطة غير المحضة

يتكوّن البسيط غير المحض من ثلاثة أصول أو أربعة. وهو ما يجعله شبيها بالاسم والفعل بدليل ارتباطه ببعض الخصائص اللغويّة الأربع التي قابلت ضديداتها في الصرافم الحرفيّة البسيطة المحضة :

---

[1] ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1987،ج.1، ص. 176

[2] "قد" الاسمية تكون بمعنى "حسْب" : ، المبرد، أبو العباس: المقتضب، محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ، د ت ، ج.1، ص. 42

[3] الجني الداني، ص.ص. 185-186.

[4] ن م، ص.ص. 242-244.

[5] شرح المفصل، ج.8، ص. 79.

[6] نجد أنّ لـ كلا أكثر من تأويل في التراث اللغوي، المصادر في هذا عديدة منها : القيسي، أبو محمد مكي : شرح كلا وبلى ونعم ، تحقيق حسن فرحات، دار المأمون للتراث دمشق، بيروت، ص 22؛ ابن فارس، أبو الحسن : مقالة كلا ، رسالة منشورة مع رسالتين أخريين للكسائي والرازي ، وكلّها بعنوان " ثلاث رسائل " ، علّق عليها وصحّحها عبد العزيز الميمني الراجكوتي الأثري، المطبعة السلفية، مصر، 1344هـ، ص 8. همع الهوامع ، ج 4 ، ص 384

[7] الكتاب، ج.1، ص. 21. شرح المفصل، ج.1، ص. 58. الإيضاح في علل النحو، ص. 100.

[8] الإيضاح في علل النحو، ص. 101.

[9] ن م، ص. 100.

[10] الأشباه والنظائر، ج.1، ص. 185.

أ- ثنائية القسم : نستند في هذه الثنائيّة إلى ما ضبطه النحاة من انتماء مزدوج لبعض الصرافم الحرفيّة. ونعني بها أن ينتمي البسيط غير المحض إلى قسمين من الكلم. فهو إلى جانب "حرفيّته" يمكن أن يكون إمّا فعلا: (خلا، عدا، حاشا)، وإمّا "مشبّها بالفعل": (إنّ، أنّ، ليت، لعلّ[1]) ، وإمّا اسما (إذا، على[2]، جير[3]، بجل[4]). ويمكن لهذه الخصيصة أن تقرّب الصرافم الحرفيّة البسيطة غير المحضة من الاسم. ذلك أنّ "**ما حلّ من الألفاظ المشكلة في الحرفيّة والاسميّة محلّ الاسم حكم عليه بالاسميّة إلاّ ان قام دليل على حرفيّته**[5]"، ففي هذا تأكيد على أنّ الصرافم الحرفيّة البسيطة ذات القسم الثنائيّ غير محضة.

ب- الصّفة الاشتقاقيّة : نقصد بهذا أن بعض الأفعال شاركت بعض الصرافم الحرفيّة البسيطة غير المحضة في الحروف والمعنى على سبيل الاشتقاق، ويمثّل هذه الصفة الصرفمان (نعم[6] وسوف[7]).

ج- قيام الصرافم الحرفية البسيطة غير المحضة مقام الجملة الواقعة جوابا عن سؤال (نعم، أجل، بجل، جلل، جير، بلى). فكلّ من هذه الصرافم يمكن أن يعوّض الجملة القائمة جوابا عن سؤال.

د- اختصّت أغلب الصرافم الحرفيّة البسيطة غير المحضة، على خلاف أغلبيّة الصرافم البسيطة المحضة بخروج لفظها عن حروف الخفّة بحرف أو حرفين (ثلاثة عشر بسيطا من جملة عشرين).

ورد أكثر الصرافم الحرفية البسيطة أحاديا أو ثنائيا مصحوبا بقرائن تدلّ على "حرفيّتها"، وهذا ما يدلّ على أنّها صرافم محضة ويؤكّد انفصالها عن الاسم والفعل. بالمقابل، فإنّ غير المحضة جذبها إليه كل من الاسم والفعل في عدد الحروف والخصائص اللغويّة.

وهذه الخصائص المساعدة على التصنيف تدلّ على قيمة ما ذكره النحاة في قرينة العدد المفرّقة بين الصرافم الحرفيّة وقسمي الاسم والفعل، وهذا التصنيف

---

[1] (علّ) يعتبرها البعض أصلا زيدت عليه اللام في (لعلّ)، لكنّ الرأي السائد أنها لغة في (لعلّ)، لهذا فإن ما نصف به (لعلّ) ينطبق على (علّ) لعدم اهتمامنا بلغات الصرافم الحرفية : مغني اللبيب، ج.1، ص.. 154.

[2] الجني الدّاني، ص. 461.

[3] حرف جواب بمعنى نعم، واسم بمعنى "حقا"، ن.م، ص. 433.

[4] الحرفية بمعنى نعم، واسم بمعنى "حقا" "أكتفي أو حسْب : ن.م، ص.ص. 419-420.

[5] رصف المباني، ص. 253.

[6] أنعمتْ أي أجابت بنعم، نعّم الرجل : قال له نعم : لسان العرب، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، 1988 ،ج.14، ص.ص. 215-216.

[7] سوّفته إذا قلت له مرة بعد مرة : سوف أفعل : لسان العرب، ج. 6، ص. 433.

الدّال على انتظام وإن بصفة نسبيّة لا نعتقد فيه بالصّدفة. وليست هذه النسبيّة في عدم انضباط بعض الصرافم الحرفية البسيطة داخل مجموعتها المحضة أو غير المحضة إلا مثيلة لما للاسم أو الفعل من خروج عن بنيتهما التي وضعت لها إلى بنى الصرافم الحرفيّة الأحادية أو الثنائيّة.

إن أوّل ما نلاحظه أن المعمولات المنصوبة والمجزومة محدثة بصرافم حرفية بسيطة ومركّبة إلاّ عمل الجرّ فتحدثه صرافم حرفيّة كلها بسيطة، لم يخرج واحد منها عن هذه البساطة رغم كثرتها (خمسة عشر صرفما من جملة ثلاثة وخمسين صرفما حرفيا بسيطا)، وهذا الاقتران المطّرد بين البساطة وعمل الجرّ والمدعّم بالنسبة المذكورة لم نلحظه في صرافم النصب والجزم.

فالجزم تحدثه صرافم بسيطة : إن، لم ، ومركبة : إمّا، لمّا، كذا الأمر في النصب : (إنّ، أنّ، ، لن، كأنّ، لكنّ...) ، ولم تشذّ بقيّة المعاني النحويّة عن الاقتران بهذه الثنائية، وذلك مثل الشرط :(لو، لولا... والنداء: أ، أيا...) والاستثناء : (عدا، إلاّ...).

وترتبط القرائن المحدّدة للصرافم الحرفية البسيطة ببعض "أصول النحو"، فالقرائن النظرية المنهجيّة مقترنة بـ"**استصحاب الحال**" وهو "**إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل**"[1]، كذا الأمر في الصرفم الحرفي، إذ يعتبر بسيطا ما لم يوجد دليل على التركيب، لكنّ العدم لا يعني دائما عدم الوجود، وفي هذا دلالة على ضعف هذا الأصل، ذلك أن "**استصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسّك به ما وجد هناك دليل**"[2].

وهذا يعني أن الصرافم الحرفية المركبة لا ترتبط بداهة بهذا الأصل لما تحمله من قرائن لفظيّة مستمدّة من تركيب هذه الصرافم نفسها. وذلك في مقابل الصرافم الحرفيّة البسيطة الخالية في ظاهر لفظها من هذه القرائن. وهذا ما يفسّر تمسّك النحاة بقرينة البساطة أصلا وانعدام الدليل في تحديدهم لهذه الصرافم.

واللافت للنظر في تحديد الصرافم الحرفية البسيطة ما يوجد فيها من تفاعل بين جنس الحروف وعددها. وهذا ما ساهم مع ما ذكرنا من خصائص لغويّة متنوّعة في تقسيمها إلى محضة وغير محضة. وهذا التنوع يدلّ على أن تحديد الصرافم الحرفيّة البسيطة خاضع لنظرة لغويّة عامّة لا يحصرها مستوى لغويّ ما، هذا ما لا يتوفّر في الصرافم الحرفيّة المركبة، إذ أهمّ قرائنها إعرابية.

---

[1] الأنباري، أبو البركات: الإغراب في جدل الإعراب، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر ، 1971، ص. 46 انظر كذلك : ن.م ص.ص. 63-64 ولمع الأدلة في أصول النحو، ص.ص. 86-87.

[2] لمع الأدلة، ص. 87.

2. الصرافم الحرفيّة المركّبة : القرائن الإعرابيّة المحدِّدة

ينجرّ عن درجة تركيب الصرافم الحرفيّة قبولها للتقطيع.

[ف] **"الألفاظ ... من الكم لأنه يمكن في كلّ واحد منها أن يقدّر جميعه بجزء منه. وذلك أن في الألفاظ أشياء منزلتها منها منزلة الأذرع من الأطوال"**[1].

والمقصود بالأشياء هنا أجزاء الألفاظ التي يمكن أن نمثّلها، على قياس شكلي وتصوّر مجرّد، بالصرافم الحرفية باعتبارها ضربا لهذه الأجزاء.

إلا أن الصرافم وإن كانت من الكمّ، فليست ذات قرائن لفظية كمّية دقيقة, فاختلاف الوحدات اللسانيّة في درجة تركيبها يتحدّد بقياس بعضها ببعض. وهو ما يحتّم ضبط الآلية المتحكّمة في درجة التركيب. وتتأسّس هذه الآلية في التراث النحوي على أصلين، يتمثّل الأوّل في محافظة الجزء على معناه في الكلّ:

[ف] **"إذا وُجد المعنى الذي كان في الإفراد مع التركيب صحّ ادّعاؤه"** [2].

وفي هذا دلالة على مشترك معنويّ بين الكلّ وجزئه. ويتجسّم الأصل الثاني في التغيّر المعنوي،

[ف]**"من الحروف ما يبنى مع غيره ويصير كالحرف الواحد ويغيّر المعنى"** [3].

وهذا يعني أنّ معنى المركّب لم يكن لجزأيه قبل التركيب.

وقد ساهم هذان الأصلان المطّردان في التراث في ضبط قرائن إعرابية محدّدة للصرافم الحرفية المركّبة، وساعدا على تصنيف هذه الصرافم فيما اعتمدنا من تصوّر لسانيّ. وفيما يلي جدول الصرافم الحرفيّة المركّبة، نعرضه قبل دراستها والاستدلال عليها لغاية توضيحيّة:

لن، إذن، ألاّ، أمَا، أيا، هيا،	إلاّ، ألاّ، هلاّ، أمّا، إمّا، لكنْ، لمّا،	لولا، لوما، كأنّ، كلاّ، لكنّ،

جدول الصرافم الحرفية المركبة : 18 صرفما

ونقصد بالقرائن المرتبطة بما يمكن أن يكون من علاقات إعرابيّة بين مكوّنات جملة ما، وهي صنفان رغم ورودها في التراث بصفة متناثرة غير منتظمة؛ الأوّل قرينة توزيع المواضع الإعرابية؛ والثاني ما يحدثه جزء الصرفم الحرفيّ المركّب في هذا الصرفم من معنى إعرابيّ.

---

[1] المنطق عند الفارابي، ج.1، ص. 93.
[2] رصف المباني، ص. 284.
[3] الأصول في النحو، ج.2، ص. 220.

1.2. التوزيع الموضعي الإعرابيّ

يتمثّل هذا التوزيع الموضعي[1] في أن استدلال النحاة على الصرفم الحرفيّ المركّب استند إلى تأويل نظريّ لا يفهم إلا إذا كان هذا الصرفم في جملة ما مؤثّرا في توزيع مواضعها الإعرابيّة تأثيرا ذا ظواهر مختلفة اعتمدنا عليها في تصنيف قرائن التوزيع الموضعيّ.

أ. تقدّم المعمول على عامله

نقصد جواز عمل المكوّن الواقع بعد الصرفم الحرفي المركب في المكون الذي قبل هذا الصرفم بصفة لم تكن لأيّ من جزأيه قبل أن يتركّب. وهو ما يؤثّر في توزيع بعض المواضع الإعرابيّة. فهذا التوزيع يختلف تشكّله بين حضور الصرفم الحرفي المركّب في الواقع اللغويّ ووضعيّته مؤوّلا قبل أن يتركّب.

وليس الهامّ في هذا الاختلاف في التوزيع، فهو مسجّل في أمّهات التراث، بل إنّ اعتماد النحاة له قرينة في تحديد الصرفم الحرفي المركّب. يظهر هذا خصوصا في الصّرفم "لن" ، وشابهه في هذه القرينة الصرفم "هلا" .

فقد ذهب الخليل بن أحمد إلى أنّ "لن" مكوّن من : لا + أنْ[2]. وخلاصة هذا الرأي، حسب ما اعتقده من مراحل، ما يلي :

لا + أنْ :

← لا + ... نْ : حذف الهمزة للتخفيف

← لـ ... + ... نْ : حذف السّاكن الأوّل لالتقاء الساكنين

← لـ ... + ... نْ ← لنْ

ولا يعنينا من هذا آلية الخفة والثقل الحاكمة لهذا التركيب، إنما المقصد الأساسيّ ما صار لِـ "لن" بحكم التركيب من تأثير في التوزيع الموضعيّ، إذ أمكن لما بعده أن يعمل فيما قبله؛ وهو ما لم يكن لجزأيه قبل التركيب.

---

[1] لا نقصد بهذه القرينة ما تستوجبه ما يسمّى في التراث "الحروف المختصّة" من جوار لفظي مباشر يحدّد ما بعدها من قسم كلم أو وظيفة نحوية، فهذا لا يساهم في ضبط تركيب الصرافم الحرفية، وهو مصنّف في التراث تصنيفا دقيقا : انظر مثلا الكتاب، ج.1، ص.ص. 98-99. ج.3، ص.ص. 8-10، ص.ص 110-111، ص.ص 114-115.

[2] ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج.1 ص. 305.
رأي الخليل في (لن) تداوله العديدون نحاة ومفسرين بإحالة عليه أو دون إحالة، شرح المفصّل، ج.5، ص. 15 : يذكر ابن يعيش أن للخليل روايتين في (لن)، والروايتان تشتركان في تركيبها، وتختلفان في وجهي التعليل، إحداهما يوردها سيبويه : الكتاب، ج.3، ص. 5.؛ المقتضب، ج.2، ص. 8،؛ الزجاج، ابو إسحاق: معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، دت ج.1،ص.ص. 134-135؛ البرهان في علوم القرآن، ج.4، ص. 387.؛ الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد : معاني القرآن، تحقيق فائز فارس، الشركة الكويتية لصناعة الدفاتر والورق المحدودة ، ط 2 ، ،1981، ص. 121

"يدلّك على ذلك قول العرب : زيدا لن أضرب، لو كان حكم "أنْ" المحذوفة الهمزة مبقًى بعد حذفها وتركيب النون مع لام "لا" قبلها كما كان قبل الحذف والتركيب، لما جاز لزيد أن يتقدّم على "لن" لأنه كان يكون في التقدير من صلة "أنْ" المحذوفة الهمزة، ولو كان من صلتها جاز تقدّمه عليها على وجه"[1].

فالدليل على أنّ التركيب يغيّر الحكم عمّا كان عليه قبل التركيب، أنّ التوزيع الموضعي في: [*زيدا لا أن أضرب] ممتنع على خلاف [لا أن أضرب زيدا]. أمّا بعد التركيب، فيجوز [زيدا لن أضرب]. فما يدّل على تركيب "لن" هو تشكّل التوزيع الموضعي تشكّلا يكون به المعمول سابقا على عامل عامله بصفة تبرز مدى تعامل المستويين الاشتقاقيّ والإعرابيّ.

وقد وظّف سيبويه بالمقابل القرينة نفسها لإبراز أنّ "لن" على خلاف رأي الخليل غير مركّبة. يقول:

"ولو كانت مركّبة من (لا أنْ) لكان ذلك ممتنعا كامتناع [زيدا لا أن أضرب]"[2].

ومهما كان الاختلاف بين الأستاذ وتلميذه في تغيّر الحكم عمّا كان عليه قبل التركيب، فليس هذا إلا دليلا على قيمة قرينة **"تقدّم المعمول على عامله"** بوجهيها المذكورين في تحديد درجة تركيب الصرفم الحرفيّ؛ فدور القرينة الثنائيّ وتوظيفه العكسيّ دليل على هذه القيمة.

وفي هذا الإطار العامّ لتقدّم المعمول، اعتبر بعضهم "هلاّ" مركبا من [هل + لا]، وذهب الكوفيّون إلى **"أن "هل" لا يجوز أن يعمل ما بعدها في ما قبلها. إلا أنّه إذا ركّب مع "لا" ودخلها معنى التحضيض، تغيّر ذلك الحكم، فجاز تقدّم المعمول، وعمل ما بعدها في ما قبلها، فيقال "زيدا هلاّ ضربت"**[3]. وهذا يدعم القول بأنّ تشكّل التوزيع الموضعيّ رهين تركّب الصرفم الحرفيّ.

والمهمّ أنّ التراث يعتمد على الآليّة نفسها في ما اشتركت فيه بعض الصرافم الحرفيّة من خصائص إعرابيّة قبل التركيب وبعده. وذلك في نطاق ما نسمّيه بقانون" التّغيّر الحكميّ"[4].

ب. جواز العطف على الموضع

المقصود بجواز العطف على موضع أن يكون المعطوف لفظا غير معطوف على لفظ سابق يشاركه في علامة الإعراب، بل على موضعه، كقولك "لا رجلَ

---

[1] سرّ صناعة الإعراب . ج. 1، ص. 306..
انظر الرأي نفسه في الإنصاف، ج.1، ص. 213.
[2] شرح المفصل، ج.5، ص. 16.
[3] الإنصاف، ج.1، ص. 213. انظر الراي نفسه في شرح الكافية، ج.4، ص. 39. يذكر سيبويه ان (هلاّ) مكوّن من (هل) و(لا) دون ذكر للقرينة المعتمدة : الكتاب، ج.3، ص. 5.
[4] لا يعني هذا أن التغيّر الحكمي لا خلاف فيه، انظر في هذا مثلا مناقشة البصريين لهذا الحكم لإبرازهم الاختلاف بين (لن) و(هلاّ) : الإنصـــاف، ج.1، ص. 216.

في الدار وامرأة" ترفع "امرأة" بناء على وقوع "لا رجلَ" في موضع رفع. والحال في الصرافم الحرفيّة المركّبة أنّه، كما يجوز العطف على موضع الجزء المركّب لها، فكذلك يجوز العطف على الصرفم المركّب كاملا. وهو ما يعني اشتراك الجزء مع الكل في التوزيع الموضعيّ. والمثال النموذج في رأي الكوفيّين "لكنّ"، إذ يستدلّون على تركّبها من "إنّ" بجواز العطف على موضعها على غرار "إنّ". قالوا حسب "الإنصاف":

"يجوز العطف على موضعها كما يجوز العطف على موضع " إنّ "، فدلّ على أنّ الأصل فيها "إنّ" زيدت عليها "لا" و"الكاف"[1]

إذن نقول في مثل [**إنّ زيدا قائم وعمرا جالس**] [**لكنّ زيدا غاضب وعمرا راض**]. وهذا يبيّن أنّ خصيصة الجزء مماثلة لخصيصة الكلّ في الواقع اللغوي.

أمّا بالنسبة إلى "لكنْ" فإنّ الرأي السائد أنّه مخفّف من "لكنّ"[2]. لذا، فما ينطبق على "لكنّ" ينطبق عليه.

ج. المشابهة الموضعيّة

نعني أنّ ما يضطلع به الصرفم الحرفيّ المركّب من دور إعرابيّ في توزيع المواضع الإعرابيّة شبيه بما يقوم به جزآه قبل أن يتركّب. ومثاله "كأنّ" المركّب حسب بعضهم من: [كَـ + أنّ]. فالأصل في [**كأنّ زيدا أسد**] [**إنّ زيدا كأسد**]:

"قدّمت الكاف لتفيد التشبيه ابتداء ففتحت الهمزة للجار ثم صار كلمة واحدة ولا يليها إلا المشبّه"[3].

وهو ما يدلّ على أنّ التعديل الموضعيّ هو الغرض من القلب المكاني [[إنّ...كـ]←[كـ +انّ]] لإحداث التركيب في الصرفم الحرفيّ[4].

---

[1] الإنصاف، ج.1، ص.ص. 213-214.
انظر كذلك : شرح الكافية، ج.6، ص. 112.

[2] مغني اللبيب، ج.1، ص. 292.

[3] الخضري ، محمد: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ، دت ، ج.1، ص. 135، وانظر كذلك :؛ الكتاب، ج.3، ص. 151، ص. 332.؛ سر صناعة الإعراب، ج.1، ص.ص. 304-305.؛ رصف المباني، ص.ص. 284-285.؛ شرح الكافية، ج.4، ص. 131.؛ الإتقان، ج.1، ص. 219.

[4] ذكر الفرّاء في البحث عن درجة تركيب (كأنّ) قرينة الوصل في الكتابة، إذا اعتبر أن العرب لم تكتبها منفصلة، كما ذكر أن هذا الوصل يجوز أن يكون بفعل كثرة الكلام بها : الفراء، أبو زكرياء: معاني القرآن، عالم الكتب ، بيروت ، ط 3 ، 1983 ج.2، ص.ص. 312-313

د. التوزيع الموضوعي بالعوض

المقصود أنّ الصرفم الحرفيّ المركّب بنية مشتقة من بنية نظريّة أصليّة، بحيث يشتمل هذا الصرفم على عنصر يعوّض عنصرا آخر موجودا في البنية الأصليّة التي منها اشتقّ؛ وذلك على هيئة بمقتضاها يكون العوض المذكور مؤثرا في التوزيع الموضعي، بفضل خصائص المعوّض المحذوف، بما يجعله قرينة دالّة على تركيب هذا الصرفم. وذلك شأن الصرفمين "أمّا" و "الولا".

فقد ذكر الهروي (ت-415هـ):

[أنّ "أمّا"] **"مركّبة من حرفين، من "أنْ" و"ما"، وذلك قولك... أمّا أنت سائرا سرت معك، قال سيبويه تقديره "أن كنت سائرا سرت معك" فحذفت "كان" من اللفظ وأضمرت وزيدت "ما " لتكون عوضا من حذف الفعل "**[1] ،

فـ [ما] عوّضت الفعل [كان] الناصبة لـ"سائرا"، تعويضا لا ينجرّ عنه إبطال النصب، فلا يحدث في توزيع المواضع الإعرابيّة تشكّل مغاير أو تأثير عامليّ مخالف للأصل المقدّر.

وكذلك "الولا" الشرطيّة :

"فإذا قلت : لولا زيد لأكرمتك... فالمعنى : لو انعدم زيد ولو انعدمتم . وهذا هو الصحيح لأنه إذا زالت "لا" ولي "لو" الفعل ظاهرا أو مقدرا، وإذا دخلت "لولا" كان بعدها الاسم، فهذا يدلّ على أن "لا" نائبة مناب الفعل " [2]،

على هذا، فالاسم بعد [لولا] مرتفع بفعل نابه الصرفم [لا] في [لولا] بما أثر في التوزيع الموضعي، وهذه آلية دالّة على تركيب الصرفم [لولا] .

هـ. التوزيع الموضعيّ بالحذف

نعني بهذا ما ينشأ عن حذف جزء من الصرفم الحرفي المركب من دلالة على هذا المركب نفسه، إذ ينتج عنه لزوما تأثير في التوزيع الموضعي، بحيث يدلّ الحذف على تلازم ثنائيّ بين مكوّنات الصرفم الحرفيّ وما يليه.

تنطبق هذه القرينة على صرفم الجزاء [إمّا]، وفي هذا قال الهروي:

"تكون [إمّا] جزاء بمعنى [إن] وتكون [ما] زائدة للتوكيد، وتدخل معها نون التوكيد كقولك "إمّا تأتيني آتك" و"إمّا ترينّ زيدا فأكرمه" والتقدير [إن تأتني] و[إن ترَ]"[3].

---

[1] الهروي، علي بن محمد النّحوي: الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملّحي، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، 1981، ص.ص. 146-147

[2] رصف المباني، ص.ص. 362-363.

[3] الأزهية، ص. 142. انظر كذلك : ؛ رصف المباني، ص. 186؛ الجنى الدّاني، ص. 535؛ الإتقان في

فحذف [ما] من [إمّا] يقتضي لزوما حذف نون التوكيد من الفعل الوارد مباشرة بعد [إن]. لكنّ هذا لا يعني من الزاوية الشكليّة المحضة أن وجود [إمّا] يعني مباشرة وجود النون الثقيلة. وذلك إذا ذكرنا بـ [إمّا] الذي للشك والتخيير المعتبر في التراث صرفما حرفيّا بسيطا[1].

وتتمثّل خصيصة قرائن التوزيع الموضعيّ في إبراز ما يمكن أن يقدّمه المستوى الإعرابيّ إلى المستوى الاشتقاقيّ. وفي هذا دلالة على ما بينهما من تعامل. وهذه القرائن دليل على حسن استغلال النحاة للتوزيع الموضعيّ في تقديرهم للبنى النظريّة بصفة تقرّب المسافة بين هذه البنى والبنى المنجزة.

2.2. أثر الجزء الأخير في عمل الكلّ

نقصد بهذا أن يؤثّر الجزء الأخير بعمله الذي كان له قبل أن يتركّب في عمل الصرفم الحرفيّ المركّب. وقد مثّل هذا الأثر قرينة هامّة في التراث لتحديد بعض هذه الصرافم.

وتنطبق هذه القرينة على الصرافم العاملة (لن، إذن، لكنّ، كأنّ). وتختصّ الثلاثة الأولى منها باشتراكها في الانتهاء بحرف النون، الجزءِ الذي بقي من الصرفمين العاملين(أن، إنّ) بعد التركيب باعتبار أن كليهما يمثّل الجزء الأخير المؤثر عملا في هذه الصرافم الحرفيّة المركّبة.

سبق أن رأينا في (2-1.أ.) أنّ الخليل يعتبر [لن] مركبة من [لا+أنْ][2]. فقد تأسّست بنية هذا الصرفم على وجه يبرز أن عمل [لن[متأتّ من أنْ. وهذا ما يدلّ على أثر الجزء في الكلّ[3]، دلالة تدعم كون [لن] صرفما حرفيّا مركّبا.

ومثلها [إذن]. فقد ورث عمل النّصب من جزئه الأخير.

علوم القرآن، ج.1، ص. 201.

[1] الأزهية، ص. 143.

[2] رصف المباني، ص. 355.

انظر الراي نفسه في : الكتاب، ج.3، ص. 305؛ المقتضب، ج.1، ص. 7؛ شرح المفصل، ج.5، ج. ص.15 ؛ سر صناعة الإعراب، ج.1، ص. 305.؛ معاني القرآن وإعرابه، ج.1، ص.ص. 134-135 الطبرسي، أبو علي: مجمع البيان في تفسير القرآن،. دار الفكر ودار الكتاب اللبناني ، بيروت ، 1957 ج.1، ص. 138 البرهان، ج.4، ص. 387.

3- يفترض الأستاذ الأزهر الزناد قياسا على تصوّر الخليل في (لن = لا + أن) أن (لم) مكوّن من (لا + أم)، وهو قياس على قيمته التأليفية لم ترتبط به زاوية العمل التي نعتمدها، فـ (أن) مؤثر في عمل (لن)، أما (أم) فغير مؤثر في عمل (لم) : الزناد، الأزهر: المعجم في اللغة العربية : تولّده وعلاقته بالتركيب. أطروحة دكتورا دولة (مرقونة) ، كلية الآداب بمنوبة ، تونس، 1988 ،ص 355.

[فـ]"من الكوفيين من زعم أنّ (إذن) مركبة من (إذ) الظرفية و(أن). فعلى هذا يكون نصب ما بعدها بـ (أنْ) المنطوق بها، إلا أنها سهلت همزتها بنقلها إلى ما قبلها من الذال وركبتا تركيبا واحدا "[1]،

لكنّ هذا التركيب لم يخف أثر الجزء الأخير في الكلّ. فالتقدير مبرز له، شاهده الدليل اللفظي وقرينته الوسم الحكميّ.

ومثلها [لكنّ]. فقد رأى بعض النحاة أثر [إنّ] فيه. فحسب الفرّاء:

"إنما نصبت العرب بها إذا شدّدت نونها لأن أصلها إن عبد الله قائم، فزيدت على (إنّ) لام وكاف فصارتا جميعا حرفا واحدا "[2]

فاشتراك الجزء والكلّ في العمل يقتضي هنا أن عمل الكلّ متأتّ من الجزء.

أمّا [كأنّ] ، فالرأي الغالب في التراث أنه مركّب من [كـ+إنّ] ، قال سيبويه:

"وسألت الخليل عن كأنّ، فزعم أنها (إنّ) لحقتها الكاف للتشبيه، ولكنها صارت مع (إنّ) بمنزلة كلمة واحدة "[3]،

والهامّ في هذا أن الجزء بقي محافظا على عمله بعد التركيب.

إنّ المشترك بين هذه الصرافم الحرفيّة المركّبة ما بينها من شبه لفظيّ مقترن بتماثل في جنس العمل. فقد أثّر الجزء الأخير في الكلّ بصفة تشير إلى أنّ قرينة العمل دالّة على الصرفم الحرفيّ المركّب وعلى عمل هذا الصرفم في الوقت نفسه.

لكنّ هذا المشترك المتبقي من الأجزاء الأخيرة بعد التركيب هو حرف النون بصفة تدعو إلى التساؤل عن مدى اعتبار هذا الحرف مقترنا بموقعه الأخير حرفا رامزا للعمل [4]، ويتأكّد هذا التساؤل إذا ذكّرنا أنّ بقية الصرافم البسيطة المنتهية بحرف النون صرافم عاملة كلها : (مِن، عن، إنْ، أنْ، إنّ، أنّ)، ولا يعتبر الصرفم نعم خارجا عن هذه الرمزية لوجود النّون أوّلا لا آخرا.

ويمكن أن ندرج ضمن هذا المشترك المؤثّر في العمل ما :

---

[1] رصف المباني، ص157؛ معاني القرآن وإعرابه، ج.2، ص.66؛ الجامع لأحكام القرآن، ج.10، ص5.

[2] معاني القرآن، ج.1، ص. 465.
انظر تقريبا الرأي نفسه في : الصّاحبي في فقه اللغة، ص. 171.

[3] الكتاب، ج.3، ص. 151.؛ سر صناعة الإعراب، ج.1، ص.ص. 304-305.؛ الجني الداني، ص. 568؛ رصف المباني، ص. 284؛ مغني اللبيب، ج.2، ص. 191؛ شرح الكافية، ج.4، ص. 131؛ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج.1، ص. 135؛ الإتقان، ج.1، ص. 219.

[4] انظر رمزية النون في : العلوي (1996) ، ص ص 103-106

"المسلطة، وهي التي تجعل اللفظ متسلطا بالعمل بعد أن لم يكن عاملا نحو (ما) في (إذ ما) و(حيثما) لأنهما لا يعملان بمجرّدهما في الشرط، ويعملان عند دخولها عليهما"[1].

وما يعنينا في هذا الصرفمُ [إذما] الذي اعتبر في التراث صرفما حرفيّا[2]، مأتى عمله من دخول [ما] على [إذ] بصفة تدلّ على تركيبه.

بناء على هذا، فإن الجزء الأخير هو المؤثّر في عمل الصرافم الحرفية المركّبة، وهو إذن أقرب من الجزء الأوّل إلى معمولات هذه الصرافم. دليل ذلك أننا لم نلحظ أثر الجزء الأول في عمل الكلّ إلاّ في الصرفمين [إمّا] الشرطية [إنْ + ما]، و[لمّا] الجازمة [لمْ + ما]. فالجزء الأول ،عدا الاستثناء المذكور، ليس إلاّ عنصرا محايدا لا تأثير له في عمل الكلّ سواء كان هذا العنصر قبل التركيب غير عامل مثل "إذ" في "إذن" و "إذما" ،أو "لا" في "لن" و "لكنّ"، أو عاملا شأن "كـ" في "لكنّ" و "كأنّ".

ونجد في التراث تأويلا طريفا لصرفم الاستثناء "إلاّ" لا يقوم على أثر أحد الجزأين في عمل الكلّ، ولا يخضع لما يحكم الصرافم الحرفيّة من قانون التحوّل الحكمي بعد تركيبها. فقد ذهب الفراء ومن تبعه من الكوفيين، إلى أنّ "إلاّ" مركّب من "إنّ" المخفّف إلى "إنْ" والمدغم في "لا"[3] وارتأى "أن كلّ واحد من الحرفين باق على أصله وعمله بعد التركيب، فنصب باعتبار (إنّ) {قام القوم إلا زيدا} ويرفع باعتبار (لا)[4] " في مثل "ما قام أحد إلاّ زيد".

والهامّ هنا عدم تأثير الجزء في الآخر، إذ بقي كلاهما على عمله بعد التركيب، وهو ما لم نلحظه في بقية الصرافم الحرفية المركبة، ولا يخفى ما في هذا الرأي من تكلّف بدليل نقضه بأكثر من حجّة [5]، ولكنّ الهامّ فيه فكرة تطويع الصرفم الحرفي المركّب من خلال جزأيه للانسجام مع سياقات إعرابية مختلفة.

لكنّ هذا الرأي لا يربك، لندرته، ما ذكرنا من انتظام نسبي مسيّر للعلاقات بين جزأي الصرافم الحرفيّة المركبة، فقد بيّنا أن الجزء الأخير أكثر تأثيرا في الدلالة على العمل من الجزء الأول .

---

[1] البرهان، ج.4، ص. 408.
[2] المقتضب، ج.2، ص. 47.
[3] لمع الأدلة... ص. 75.؛ الجني الداني، ص. 517؛ الإنصاف في مسائل الخلاف، ج.1، ص. 261؛ معاني الحروف، ص. 135.
[4] لمع الأدلة، ص. 76؛ الزجاجي، أبو القاسم: كتاب اللامات، دار الفكر للطباعة والنشر، دمشق، ط2 ، 1985 ص. 38
[5] الإنصاف، ج.1، ص.ص. 264-265.، لمع الأدلة، ص.ص. 76-77.

إن اللافت للنظر في هذه القرائن الإعرابيّة قيامها على ما احتاجه النحاة من بنى نظريّة عللوا بها تركيب الصرافم الحرفية. ورغم ما في تعليلهم من أوجه تكلّف، فإننا نؤكّد على قيمته لما له من قدرة على تفسير العلاقة المتينة بين البنى النظرية والبنى المنجزة.

[ذلك] **"أن العلل النحوية ليست دائما مجرّد تبرير لاستعمالات مفردة أو ظواهر محدودة ولا تفسيرا ملتويا لما يبدو مستعصيا بل قد تهدف إلى وضع جهاز تفسيري غايته الكشف عن نظام العربية من الوجهة النحوية"**[1].

وهذه الغاية لا يمكن التوصّل إليها إلا بإبراز ما خفي في مستوى التصوّر النحوي. وهو ما نلحظه فيما ذكره النحاة من علل مساهمة في تأسيس القرائن الإعرابيّة.

ولم يقتصر دور النحاة في بحثهم عن درجة التركيب على آلية التعليل، بل تجاوزه إلى إثارة قضيّة نظريّة هامّة، لم يغفلها المحدثون كذلك، مدارها التساؤل عن كيفية التحاق صرفم حرفي بآخر في الاشتقاق[2]. وهذا يعني بداهة أن هذا التركيب يتجاذبه المستويان الاشتقاقي والإعرابي. ويتّضح هذا خصوصا في الصرافم الخاضعة لآلية العوض والحذف في القرينة الموضعية المذكورة .

فالعوض بركنيه (المعوِّض والمعوَّض)، في "أمّا" و"لولا" قائم على أقسام غير متجانسة، إذ عوّض كلّ من "ما" و"لا" الفعل بصفة نتساءل معها عن موضع المعوِّض، أموضع اشتقاقيّ في نطاق صرفم حرفيّ مركّب أم إعرابيّ خارج بداهة عنه ؟

كذا الأمر بالنسبة إلى الحذف ممثّلا في اعتبار "ما" في "إمّا" زائدة يمكن حذفها، فهل هذه الزيادة بعمليّة إعرابيّة تصريفيّة أم هي بعملية سابقة للمستوى التصريفيّ أي بعمليّة اشتقاقيـّة[3] ؟

إن اعتبار موضع "ما" الزائدة موضعا اشتقاقيا يقتضي **"إدراج الزيادة في الاشتقاق لا في المحلّ الإعرابي للبنية الإعرابية المحدّدة"**[4]. وهو ما نعتبر معه إمّا الجزائيّة صرفما حرفيّا مركّبا، حصل التركيب بين مكوّنيه بالاشتقاق، وهذا **"لا يعني سوى أن " إمّا " أداة واحدة مركبة بأداتين، أضيفت الثانية منها إلى الأولى في مستوى صرفيّ غير إعرابيّ"** [5].

---

[1] مهيري، عبد القادر، "التعليل و نظام اللغة"، ص177. في ح.ج.ت، ع. 22، 1983، ص175-189.

[2] الشريف، محمد صلاح الدين: الشرط والإنشاء النحوي للكون. جامعة منوبة ، منشورات كلية الآداب، تونس ، 2002 ج.2، ص. 898

[3] استقينا هذا التساؤل من " ن.م، ج.2، ص. 896.

[4] ن.م.ج 2 .، ص. 898.

[5] ن.م، ج.2.، ص. 898. يرى محمد صلاح الدين الشريف أن الخليل يعتبر أن تركيب (إمّا) وقع في بناء

ونجد في التراث وعيا عميقا بهذه القضية، يتمثّل في الإشارة إلى نوعي تركيب الصرافم الحرفية، التركيب بالاشتقاق، والتركيب بالإعراب. والأمثلة في هذا عديدة. من ذلك أن ابن هشام قد ذكر أثناء إيراده آراء مختلفة في درجة تركيب كأنّ أن أكثر النحاة يقولون بأنه "**لا موضع لأنّ وما بعدها لأن الكاف وأن صارا بالتركيب كلمة واحدة**"[1]، وهذا ينفي بداهة اعتبار أنّ ذا موضع إعرابيّ ويؤكّد التركيب بالاشتقاق.

وقد نبّه النحاة بالمقابل لهذا إلى الصرافم الحرفية غير المركبة وإن أوهم الإدغام فيها بعكس ذلك، قصدوا بذلك أنّ ما يبدو صرفما مركّبا ليس إلا صرفمين منفصلين ، كلاهما على المستوى الإعرابيّ مستقلّ عن الآخر لفظا وموضعا إعرابيّا، فقد ذكر ابن هشام أنه "**ليس من أقسام (إلاّ) التي في نحو (إلاّ تنصروه فقد نصره الله) وإنما هذه كلمتان إن الشرطية ولا النافية** "[2]، على هذا، فلا مجال للحديث عن صرفم حرفيّ مركّب، إنّما عن صرفمين بسيطين لا يجمعهما تركيب بالاشتقاق .

وكذا اعتبر الصرفم "ألاّ" المكوّن من "أنْ" الناصب للفعل و"لا" صرفم النفي، فقد عدّه النحاة كلمتين لا كلمة واحدة مركبة[3]، ولم يشذّ عن هذا "ألاّ" و"أما"، إذ يعتبر كلاهما صرفمين لا صرفما واحدا مركبا[4].

والجامع بين هذه الثنائيات من الصرافم أنها تحلّل في المستوى الإعرابي إلى مكوّنيها المباشرين: [ألا= أن+لا] ، على عكس الصرافم المركّبة تركيب اشتقاق، وليس إيرادنا لهذه الأمثلة إلا لإبراز وعي النحاة بالفرق بين التركيب بالاشتقاق وما ليس مركبا وإن أوهمت بنيته بعكس ذلك .

وفي هذا الإطار، فإن الوحدات اللغوية المكوّنة من "الحرف المشبّه بالفعل "و ما الكافّ لعمله إنّما ... ، وكذا في ربّما، لا تعتبر صرافم مركّبة، فكلّ وحدة منها تتكوّن من صرفمين حرفيّين بدليل إمكانية الفصل بينهما على المستوى

الكلمة قبل ان تدخل الاعراب : ن.م، ج.2، ص. 915.

[1] مغني اللبيب، ج.1، ص. 191 التأكيد على تركيب الأجزاء في كلمة واحدة (صرفم حرفي مركب) مطّرد في التراث، انظر مثلا ا لرأي في (كأن) في : رصف المباني، ص. 285؛ الجني الداني، ص.ص. 569-570؛ الكتاب، ج.3، ص. 151 (رأي الخليل)؛ انظر كذلك (إذن) في : رصف المباني، ص. 157

[2] مغني اللبيب، ج.1، ص. 73، انظر الرأي نفسه في : رصف المباني، ص. 178؛ الجني الداني، ص. 521-522

[3] مغني اللبيب، ج.1، ص. 74؛ رصف المباني، ص. 170؛ الجني الدّاني، ص. 510.؛ كتاب اللامات، ص. 37.

[4] الجني الداني، ص.ص. 383-384، ص. 392.

الإعرابي دون أيّ إرباك لبنية هذه الوحدات أو لبنية الجملة التي احتوتها، ويتدعّم هذا الاعتبار بالدليل الاشتقاقي المتمثّل في أن هذه الوحدات تخرج عمّا حُدّد في التراث للصرافم الحرفية المركّبة من عدد أقصى في الحروف (خمسة حروف)، من ذلك كأنّما : ستّة حروف، لكنّما : سبعة حروف.

خاتمة

لقد حدّد الصرفم الحرفيّ البسيط في التراث اللغويّ بقرائن نظريّة منهجيّة وأخرى إجرائيّة، ذكرها النحاة وإن بصفة متناثرة غير منتظمة. لكنّ ما ذكروه في الصرافم الحرفيّة البسيطة من قرائن لفظيّة دالّ على درجة عليا من التجريد لأنه مرتبط بتحليل ذرّي لبنى لا تحمل بداهة قرائن لفظية تحدّد بها هذه الصرافم البسيطة، ومعبّر، في الوقت نفسه، عن نظرة تأليفيّة بين هذه الصرافم، مثّلتها أساسا المقارنات الصوتميّة ومراعاة النظير، وهو ما يمكن أن يحيل على إمكانيّة دراسة الصرافم الحرفيّة البسيطة، دراسة تساعد هي بدورها على البحث في الصرافم الحرفيّة المركّبة بحثا صوتميّا رمزيّا يضطلع فيه الصوتم الرمز بدور دلاليّ رمزيّ.

ومع أنّ التراث اللغويّ العربيّ مثّل مصدر المادّة العلميّة الأساسيّة في هذه الدراسة، فإنّ هذه المادّة على ثرائها وتنوّعها لم تمثّل في هذا التراث مشغلا أساسيّا يضاهي ما حازته معاني الصرافم الحرفيّة من أبواب وكتب خاصّة بها، كذا الأمر بالنسبة إلى البحث اللسانيّ الحديث، فقد بدا لنا غير مستثمر لهذه المادّة في مقاصده اللسانيّة الحديثة الدارسة للصرافم الحرفيّة باعتبارها وحدات لسانيّة ذات خصائص شكليّة لفظيّة .

ويمثّل البحث في درجة تركيب الصرافم الحرفيّة نموذجا لكيفيّة البحث في وحدات لسانيّة مخصوصة خاضعة لقرائن شكليّة لفظيّة يمكن التأليف بينها بتصنيفها إلى ثلاثة أصناف :

أ- صرافم حرفيّة تحلّل تحليلا اشتقاقيا دالاّ على بساطتها : لا، لم، لن ...

ب- صرافم حرفيّة تحلّل تحليلا اشتقاقيا خطيّا إلى بسيطين بصفة تدلّ على تركيبها : لولا، لوما ...

ج- صرافم حرفيّة تحلّل تحليلا اشتقاقيا مؤوّلا حسب بنى نظرية إلى بسيطين أو ثلاثة بصفة تعيّن تركيبها : لكنّ، كلاّ ...

والمشترك بين هذه الأصناف الثلاثة خضوعها للتحليل الاشتقاقيّ حسب قرائن شكلية لفظية ساهمت في هذا التصنيف الثلاثيّ الذي يبرز طواعية الصرافم الحرفيّة رغم كثرتها وتنوّعها على الاندراج ضمن مجموعات محدّدة وقرائن معيّنة .

ولا يخلو ما حدّدنا من قرائن مختلفة من نسبية نراها بديهية لبداهة وجودها في قرائن الاسم والفعل، وهذه النسبيّة ليست إلا وليدة ما في بنى الصرافم الحرفية من صفات يتعذّر معها انسجام كلّ هذه الصرافم في نوع واحد من القرائن، وهذا ما يمكن أن يدلّ على أن النحاة كانوا يستندون إلى التأويل في حدوده التي اعتمدوها اجتنابا لكلّ تعسّف وتكلّف. مع هذا فإنّ بعض ما حدّده النحاة من بنى نظريّة ليس مقنعا كلّه لما في بعضها من تكلّف ملحوظ وإن دلّ على كيفية تفكير يبرز حرصا على تفسير شبيه بما ذكروه في تأويلهم لبعض الأسماء والأفعال.

إن البحث في درجة تركيب الصرافم الحرفيّة مرتبط بقضايا نظرية هامّة، منها وهْم التداخل بين التركيب بالاشتقاق والتركيب بالإعراب، فالصرافم الحرفيّة خير نموذج لما تماثل لفظه واختلف تركيبه، ومردّ هذا الوهْم انسجام الصرافم الحرفيّة المركبة مع مفهوم متّسع للاشتقاق.

وقد مثّلت الصرافم الحرفيّة نموذجا أمثل لمدى تعامل المستويين الاشتقاقيّ والإعرابيّ، ظهر هذا أساسا في القرائن الإعرابيّة المحدّدة لتركيب هذه الصرافم بصفة تبرز عدم انغلاق بناها النظريّة، وتظهر أن التأويل يمكن أن يربط بين بعض المستويات النحويّة.

لكنّ القرائن الإعرابيّة لا تستقرّ قيمتها إلاّ إذا سلّمنا بالمقاربات التي اعتمدناها من التراث، وذلك لما فيه من تعدّد الآراء واختلافها، فالقول في الصرفم الحرفيّ الواحد بالبساطة والتركيب قول مطّرد لم تنج منه إلاّ صرافم حرفيّة قليلة، بل إن كيفية تركيب الصرفم نجد له أكثر من رأي.

وقد تنوّعت القرائن في تحديد الصرافم الحرفية البسيطة والمركبة، فهي معنوية ونظرية منهجية وصرفية وإعرابية، وفي هذا دلالة على اجتهاد النحاة في تتبّع هذه القرائن لاعتماد ما يلائم منها الصرافم الحرفية نظرا إلى اختلاف هذه الصرافم نوعا وصنفا ودرجة تركيب .

إن البحث في بنى الصرافم الحرفيّة وضبط قرائن درجة تركيبها بدا لنا مفتقرا إلى قالب نظريّ مجرّد جسّمه النحاة في الوزن والصيغة بالنسبة إلى الاسم والفعل ومنعوه الصرافم الحرفيّة، حكمهم في ذلك ما في بناها من خصائص لغويّة وكيفية تصوّرهم لهذه البنى، لكنّ هذا لا يمنع البتّة من مراجعة هذا التصوّر للبحث عن القوالب المجرّدة التي يمكن أن تحكم هذه الصرافم حسب ما فيها من سمات لفظيّة لغويّة، إذ لكلّ مجسّد مجرّد وإن لم نحتج إليه ونع به.

ولا تكمن قيمة ما ضبطه النحاة فيما ذكروه من مادّة نوعا وتأويلا وتعليلا فقط، بل كذلك فيما يمكن أن يطرحه من تساؤلات حول علاقة التصوّر النحويّ في هذا المبحث بالتصوّر الإيتيمولوجي خصوصا أن كليهما يستند إلى مرجعيّة الشبه اللفظي بين البنى اللغويّة وإن اختلفت الآلية والرؤية .

ومن فوائد الدراسة الشكليّة ما يمكن أن يقدّم نتائج متعلّقة بالمعنى، فدرجة تركيب الصرافم الحرفيّة قد تنبئ عن عدد المعاني النحويّة في هذه الصرافم، فبعض الصرافم الحرفيّة البسيطة، خصوصا صرافم الجرّ، أكثر عددا في معانيها، بالمقابل فبعض الصرافم المركّبة، نخصّ بالذكر ما احتاج منها إلى التأويل، فذات معان نحويّة قليلة (مثل : لكنّ، كلاّ...)، لا نعني بهذا حكما لسانيّا عامّا ينطبق على كلّ الصرافم الحرفيّة، بل المقصد الإشارة إلى ما يمكن أن يكون آفاق بحث يدرس العلاقة بين بنى الصرافم الحرفيّة ومعانيها عددا ونوعا .

توفيق العلوي
جامعة المنار
المعهد العالي للعلوم الإنسانيّة

المراجع المذكورة

الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد، معاني القرآن (ج1 +ج2) تحقيق فائز فارس، ط 2، 1981، الشركة الكويتية لصناعة الدفاتر والورق المحدودة.
الإربلي، علاءالدين، جواهرالأدب في معرفة كلام العرب ، شرح وتحقيق حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصرية ،1984 .
أرسطو، كتاب العبارة ،المجلد الأول، تحقيق فريد جبر، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1999.
الاستراباذي رضي الدين، شرح الشافية، تحقيق محمد نور الحسن محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982
ـ شرح الكافية، تحقيق عبد العال سالم مكرم،عالم الكتب، القاهرة، 2000 .
الأنباري، أبو البركات، الإغراب في جدل الاعراب، تحقيق سعيد الافغاني، دار الفكر 1971.
ـ الانصاف في مسائل الخلاف، دار الفكر،دت.
ـ لمع الأدلّة في أصول النحو،د ت،عطية عامر
الأندلسي، أبو حيّان، تفسير البحر المحيط، دار الفكر بيروت، ط.2، 1983.
ابن جنّي، أبو الفتح، الخصائص، تحقيق محمد علي النجّار، دار الكتاب العربي، بيروت، د ت.
ـ سرّ صناعة الاعراب، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، 1985.
حسّان، تمام: اللغة العربيّة معناها ومبناها، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، دت.
الخضري، محمّد، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مطبعة الاستقامة القاهرة، د.ت
الرازي، فخر الدين، التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، دار الكتب العلمية، طهران، ط2، دت.
الرّماني، أبو الحسن، معاني الحروف، تحقيق عبد الفتاح اسماعيل شلبي، دار الشمال للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1988.
الزجاج، أبو إسحاق، معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق عبد الجليل عبده شلبي، منشورات المكتبة العصرية صيدا، بيروت، د.ت.

الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس لبنان، ط 4، 1982.
- كتاب اللامات، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، ط.2، 1985.
الزركشي، بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، حققه محمد أبو الفضل ابراهيم، دار الفكر، ط 3، 1980.
الزنّاد، الأزهر: المعجم في اللغة العربيّة : تولده وعلاقته بالتركيب، أطروحة دكتورا دولة (مرقونة)، كلية الآداب بمنوبة، تونس، 1998.
ابن زرعة، أبوعلي، منطق ابن زرعة، تحقيق جيرار جيهامي ورفيق العجم، دار الفكر اللبناني، بيروت، سلسلة علم المنطق، 1994.
ابن السراج، أبو بكر، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط 3، 1988.
ابن سينا، أبو علي الحسين: أسباب حدوث الحروف، تحقيق محبّ الدين الخطيب بيت الحكمة، قرطاج تونس، 2002.
سعد، محمود: حروف المعاني بين دقائق النّحو ولطائف الفقه، منشأة المعارف الإسكندرية،دن، دت.
سيبويه، أبوبشر، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرّفاعي بالرياض، ط 2، 1982
السيوطي، جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، دار المعرفة، بيروت لبنان، د ت.
- الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتاب العربي، لبنان، 1984.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم ،عالم الكتب ، مصر، 2001.
الشريف، محمد صلاح الدين: الشرط والإنشاء النحوي للكون، جامعة منوبة منشورات كلية الآداب، سلسلة اللسانيات، المجلد 16، تونس، 2002.
الصغير، محمود أحمد: الأدوات النحوية في كتب التفسير، دار الفكر، دمشق دار الفكر المعاصر، بيروت، 2001.
الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن: مجمع البيان في تفسير القرآن، دار الفكر ودار الكتاب اللبناني، بيروت، 1957.
ابن عقيل، بهاء الدين، شرح ابن عقيل، دت .
الغزالي، أبو حامد، معيار العلم في فن المنطق، دار الأندلس، بيروت دت.
ابن فارس، أبو الحسن ، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربفي كلامها، تحقيق وتقديم مصطفى الشويمي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، 1964 .
مقالة " كلاّ "، رسالة منشورة مع رسالتين أخريين للكسائي والرازي بعنوان "ثلاث رسائل" ، تحقيق عبد العزيز الراجكوتي، المطبعة السلفية بمصر .
الفارابي، أبو نصر، المنطق عند الفارابي، ج 1، دار المشرق، بيروت، 1985.
الفرّاء، أبو زكرياء يحيى بن زياد، معاني القرآن، عالم الكتب ط 3. 1983 بيروت.
القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري: الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب المصريـة، ط 2. دت.
القيسي، أبو محمد مكي، شرح كلاّ وبلى ونعم ، تحقيق حسن فرحات، دار المأمون للتراث، دمشق – بيروت .
كروم، أحمد، الاستدلال في معاني الحروف. دراسة في اللغة والأصول، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، 2000 .
الكسائي، أبو الحسن علي بن حمزة، معاني القرآن، أعاد بناءه وقدم له عيسى شحاتة عيسى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.
المالقي، أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد محمّد الخرّاط، دار القلم دمشق، 1985.
المبـرّد، أبو العبّاس، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، دت.
المرادي، الحسن بن قاسم، الجني الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط 2، 1983.
المهيري، عبد القادر، التعليل و"نظام اللغة"، في : حوليات الجامعة التونسية، ع 2 ،1983 ، ص.ص 175-189.

ابن منظور، لسان العرب. دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1988.
ابن هشام، جمال الدين:، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، المكتبة العصرية، بيروت، 1988.
ـ مغني اللبيب، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت، 1987.
ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصّل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، دت.
أبو السعود، حسنين الشاذلي، الأدوات النحوية وتعدّد معانيها الوظيفيّة، دار المعرفة الجامعيّة الإسكندرية، 1989.
الهروي، علي بن محمّد النحوي، كتاب الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملّوحي مجمع اللغة العربية بدمشق، 1981.
الهلالي، هادي عطية مطر، الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين، عالم الكتب،مكتبة النهضة العربية، بيروت، 1986.

Bloomfield, Leonard. :1970, Le langage, Payot, Paris.
Cervoni, Jean. :1991, La préposition, Editions Duculot, Paris.
Gougenheim, G. :1959, y a-t-il des prépositions vides en Français ? Le Français Moderne 27 : 1-25.
Gross, M. :1981, La formalisation des langues naturelles, Pour la science 47 : 96-104.
Jespersen, Otto. :1971, La Philosophie de la grammaire, Les Editions de Minuit, tra. de l'anglais par Anne-Marie Léonard .
Mehiri, A. :1973, Les théories grammaticales d'Ibn Jinni, Publications de l'Université de Tunis .
Peterfalvi, Jean-Michel. :1978, Recherches expérimentales sur le symbolisme phonétique, CNRS, Paris .
Moignet, G. :1981, Systématique de la Langue Française, Editions Klincksieck, Paris .
Pottier, B.: 1961,sur le système des prépositions , Le Français Moderne 29, 1-6.